

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٨٩

الجمعة، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٢/٥٠

نيويورك

الرئيس: السيد باخا (الفلبين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

إسبانيا السيد يانيس - بارنوفو

ألمانيا السيدة كادناخ

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد أكرم

البرازيل السيد فالي

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد با علي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد ماكيرا

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيدة داشون

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كينغهام

جدول الأعمال

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2004/427)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. أُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار بالإجماع بغية تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ولا يمكن إنكار أن الحالة في قبرص قد تطورت، ليس منذ إجراء استفتاءي ٢٤ نيسان/أبريل فحسب، بل أيضاً طوال الأعوام الـ ٤٠ التي ما فتئت هذه العملية موجودة خلالها في الجزيرة. وبالتالي فإننا نؤيد قرار الأمين العام بإجراء استعراض شامل لدور قوة الأمم المتحدة وبتقديم توصيات في ذلك الصدد. وتتطلع إلى أن ينظر مجلس الأمن مبكراً في تلك التوصيات بهدف تكييف قوة الأمم المتحدة لكي تأتي انعكاساً للمقتضيات الحالية.

وسيسمح الاحتتام الناجح لمداوات المجلس بشأن قوة الأمم المتحدة اليوم للمجلس بتحويل اهتمامه إلى النظر في تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص (S/20044/437)، وهو التقرير الذي رحبت به المملكة المتحدة.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن التطورات الكبيرة التي حدثت مؤخراً في قبرص، بما فيها نتائج الاستفتاءين على خطة الأمين العام

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2004/427)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، الوارد في الوثيقة S/2004/427.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2004/484، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أود أن أبلغ المجلس أنني، وبصفتي رئيس المجلس، قد التقيت مع ممثلي الأطراف الذين أكدوا لي أنهم يتمسكون بمواقفهم المعروفة إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعلى أساس تلك الاجتماعات، وبصفتي رئيساً، وبموافقة أعضاء المجلس، فقد خلصت إلى أنه يمكن للمجلس أن يشرع في البت في مشروع القرار المعروض عليه.

ما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أقول بعض الكلام عن تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص (S/2004/437). ونحن نشعر بالأسف لنتائج استفتاءي ٢٤ نيسان/أبريل بشأن خطة الأمم المتحدة للتسوية، التي تمثل فرصة تاريخية مفقودة لتحقيق السلام. ونقدر عميق التقدير العمل المنصف الذي قام به الأمين العام ومستشاره الخاص ألفارو دي سوتو، في البحث عن تحقيق السلام في قبرص، كما أننا نرحب بتقرير الأمين العام الذي يتصف بالموضوعية والتوازن والدقة، ونؤيده.

ونؤيد بكل صدق الاستنتاجات والتوصيات الواردة في ذلك التقرير.

ونحن نتفق مع النتيجة التي خلص إليها التقرير بأن رفض الناخبين القبارصة اليونانيين لخطة الأمين العام للتسوية يطرح تساؤلات أساسية فيما يتعلق بالتزامهم بالتوصل إلى حل اتحادي لمشكلة قبرص يقوم على منطقتين وطائفتين. وندعم كلا من الاقتراح الوارد في التقرير بأن القبارصة اليونانيين قد يودون التفكير بشأن تلك المسألة، والنتيجة التي مؤداها أنه إذا بقي القبارصة اليونانيون ملتزمين بمثل تلك التسوية، فإن ذلك بحاجة إلى إثبات ليس بالكلمات فحسب، وإنما بالأفعال.

إننا نتفق مع التقرير على أن الطريق نحو التوصل إلى تسوية في المستقبل هو أن يوضح القبارصة اليونانيون، بشكل جلي وهائلي، الشواغل التي بينها فيما يتعلق بتنفيذ خطة التسوية وأحكامها الأمنية. ولا يمكن معالجة تلك الشواغل عن طريق الأمين العام وعن طريق مجلس الأمن، حيث نقف نحن على استعداد للاضطلاع بدور بناء، إلا حينما يجري توضيحها.

ونحن نؤيد تقييم التقرير بأن تركيا والقبارصة الأتراك قد فعلوا كل ما هو ممكن للتوصل إلى تسوية في قبرص.

للسلام ودخول قبرص في الاتحاد الأوروبي قد غيرت، بشكل أساسي الحالة في قبرص، كما أنها تجعل من الضروري إجراء فحص جوهري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وللحاجة إلى بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ونرحب بالتزام الأمين العام بتقديم توصيات بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص وحجمها ومفهوم عملياتها في ظرف ثلاثة أشهر. ونحن نتطلع كذلك إلى تقديم توصيات فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة تلك في المستقبل.

لقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار لأنه يضع مخططا زمنيا سيتصرف المجلس بموجبه بشأن تلك التوصيات. وينبغي أن يكون واضحا أن الإجراء المناسب الذي سيكون على المجلس أن يتخذه هو إسناد ولاية جديدة لقوة الأمم المتحدة في ضوء توصيات الأمين العام. والموارد المتاحة لعمليات حفظ السلام تعاني من الضغوط، نظرا لأن الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ازداد بشكل كبير في الأعوام الأخيرة. ولا بد أن يكون المجلس مستعدا لاستعراض عمليات حفظ السلام الجارية لإجراء تغييرات حسب اقتضاء الظروف الجديدة، ولكي يكون مشرفا مسؤولا عن موارد حفظ السلام، ولكي يحافظ على تقديم الدعم للعمليات الجديدة لحفظ السلام.

وهذا القرار يعالج أيضا القيود المتبقية على عمليات قوة الأمم المتحدة في قبرص من جانب القوات التركية والقوات القبرصية التركية. ونشعر بالأسف لأنه بسبب نتائج الاستفتاءين - وعلى وجه التحديد، بسبب رفض القبارصة اليونانيين لخطة الأمم المتحدة - فإن انتقال السيطرة على الأراضي المتوخى حدوثه بموجب الخطة لم يتحقق. وكان من شأن ذلك أن يسفر عن الانتقال السلمي للسيطرة على مناطق تصدت فيها قوة الأمم المتحدة - ويجب أن تستمر في التصدي - لانتهاكات الوضع العسكري الراهن، مثل الانتهاكات التي حصلت في ستروفيليا.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اتباعا لتوصية الأمين العام، صوتنا لصالح تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر. ورتقب باهتمام نتائج الاستعراض المعلن لولاية القوة المقرر أن يجريه الأمين العام.

وأخيرا، فإننا نطالب الأطراف بمواصلة التزامها بهدف إعادة التوحيد. ونؤمن بأن اتخاذ أي تدبير ييسر إعادة التوحيد جدير بدعمنا. ومن ذلك المنطلق، فإننا نرى أن من السليم أن تتخذ تدابير لتضييق الفجوة الإنمائية بين الطرفين. ولا بد أن تتوافق تلك التدابير مع أحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، وكما يبين الأمين العام في تقريره (S/2004/437)، يجب ألا يكون من أهداف هذه التدابير الاعتراف بدولة أخرى في قبرص أو تسهيل الانفصال.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت باكستان لصالح القرار ١٥٤٨ (٢٠٠٤)، الذي يأذن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فترة ستة أشهر. بيد أننا أيدنا القرار مع تحفظات شديدة.

لقد كان من المفترض أن يكون القرار اقتراحا بالتمديد التقني لقوة الأمم المتحدة لفترة قصيرة من الوقت من شأنها أن تمكن الأمين العام ومجلس الأمن من إجراء استعراض لولاية القوة وحجمها ومفهوم عملياتها في ضوء الظروف الجديدة. وذلك أمر طبيعي بعد الرفض مؤخرا لخطة الأمين العام التوفيقية بشأن التوصل إلى تسوية قبرصية شاملة ومع وضع مواقف الأطراف المعنية نصب أعيننا. وعليه كان ينبغي، في رأينا، أن يجري تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمجرد ثلاثة أشهر بغية التمكن من إجراء ذلك الاستعراض، عوضا عن فترة الأشهر الستة المعتمدة في القرار.

ونشارك الأمين العام في تقديره للجهود التي بذلها زعيم الطائفة القبرصية التركية طلعت، في المحادثات وأثناء الاستعدادات لإجراء الاستفتاءين على حد سواء. وكما يقول التقرير، فإن الحكومة التركية قدمت دعما قويا لجهود الأمين العام للتوصل إلى حل. وقد أوفى رئيس الوزراء أردوغان بالتزامه بأن يتقدم خطوة في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل، وفي الواقع فإن التغيير السياسي الذي أجرته الحكومة التركية هو الذي مكن من بذل جهد السلام هذا العام.

وإننا نقدر مع الأمين العام، الدعم الذي قدمته اليونان لجهوده، بما في ذلك على وجه التحديد دعمها لخطة الأمين العام للتسوية النهائية أيضا.

وكما يذكر التقرير، فإن القبارصة الأتراك، عن طريق تصويتهم بـ "نعم" في ٢٤ نيسان/أبريل، فضلوا بشكل واضح ومقنع إعادة توحيد قبرص في اتحاد يقوم على طائفتين ومنطقتين. ونحن نؤيد توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٩٣ من التقرير بأنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يشجعوا القبارصة الأتراك وتركيا على الاستمرار في الالتزام بهدف إعادة التوحيد. ونوافق، تحقيقا لتلك الغاية - وليس لغرض منح الاعتراف أو مساعدة الانفصال - على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتقدم جميع الدول في التعاون، ثنائيا وفي الهيئات المتعددة الأطراف على حد سواء، بغية إزالة القيود والحواجز غير الضرورية التي تؤدي إلى عزل القبارصة الأتراك وإعاقة تطورهم. واتفق مع تقييم الأمين العام على أن مثل ذلك التحرك يتسق مع قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

ونحن نتطلع إلى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء قويا دعما للأمين العام وللتوصيات الواردة في تقريره.

”أمل أن يكون بوسعهم [أعضاء المجلس] أن يضرّبوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتبارا لأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).“

ونأمل أن يعتمد مجلس الأمن قريبا توصية الأمين العام هذه ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء العزلة الاقتصادية التي تعاني منها طائفة القبارصة الأتراك، التي عوقبت خلال سنين عديدة وهي لا تستطيع الآن التمتع بفوائد عضوية الاتحاد الأوروبي التي منحت لبني وطنها من القبارصة اليونانيين.

وفي ظل الظروف الراهنة، وريثما يتخذ المجلس إجراء بشأن تقرير المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، كان ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا أكثر إنصافا في القرار الذي اعتمده اليوم. ولو تضمن القرار فقرة ترحب بتقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها لكان ذلك سبيلا إلى إظهار ذلك الإنصاف. ومن المؤسف أنه حتى هذا الاقتراح لم يؤخذ به في النص.

ولا يسعنا إلا الأمل في ألا يثبت أن القرار الذي اعتمده من فورنا ذو نتائج عكسية، وألا يحدث مزيدا من الشعور بالظلم وسط الطائفة القبرصية التركية. ويتعين على مجلس الأمن العمل على تعزيز موقف الأمين العام في أي مسعى مقبل لتنفيذ خطته ومساعدتنا على الاقتراب من إيجاد حل للمسألة القبرصية على أساس اتحاد فيدرالي يبين طائفتين ومنطقتين يُعبر عن رغبات ومصالح طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء.

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج الفقرة ٣ في منطوق القرار غيره من كونه اقتراحا إجرائيا إلى اقتراح موضوعي. وكان يمكن أن تصبح الإشارة الواردة في هذه الفقرة موزونة بإدخال صياغة اقترحها وفد آخر في مشاوراتنا غير الرسمية. وكان ينبغي أيضا أن يتضمن القرار إشارة إلى تقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، والذي عرضه مبعوثه الخاص، السيد ألفارو دي سوتو، في ٨ حزيران/يونيه.

وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، وبعد عقود من العداء في الجزيرة، بعث الاستفتاءان اللذان أجريا على خطة الأمين العام لإعادة توحيد الجزيرة الأمل في التوصل إلى تسوية دائمة لمشكلة قبرص. ومن المؤسف أن الجانب القبرصي اليوناني رفض الخطة، التي قبلها الجانب القبرصي التركي.

ويرى الأمين العام أن تلك فرصة تاريخية أضيقت ويشاطره المجتمع الدولي على نطاق واسع ذلك الرأي. ويعتقد الأمين العام أن رفض خطته انتكاسة كبيرة من شأنها إلقاء ظل قاتم من عدم التيقن فيما يتعلق بتنفيذ عدد من المسائل العزيرة جدا لقلوب العديد من القبارصة، بما في ذلك مسألة إعادة توحيد الجزيرة.

يقول الأمين العام في الفقرة ٨٣ من تقريره:

”أهدرت فرصة سانحة ليستفيد منها القبارصة اليونانيون من أجل تحقيق أهداف ما فتئ يجري السعي إليها منذ عقود، بما فيها إعادة توحيد قبرص، وعودة رقعة كبيرة من الأراضي، وعودة معظم المشردين إلى بيوتهم... والنتيجة هي بقاء الوضع الراهن على حاله، وهو الوضع الذي يعتبره مجلس الأمن وضعاً غير مقبول.“

وفي الفقرة ٩٣ من التقرير، يقول الأمين العام:

إيجابية مشجعة بين تركيا واليونان؛ وربما كان أهمها الرسالة التي بعثها القبارصة الأتراك بتأييدهم لإعادة التوحيد.

وجميع هذه العناصر يمكن أن تؤدي تدريجياً إلى تحسن الحالة على أرض الواقع وأن تهيئ ظروفاً مواتية للقيام بجهود جديدة. والمسؤولية عن مواصلة الجهود تقع على عاتق قيادتي الطائفتين. ونحن نحتاج إلى قيادة وحسن نية قوين من جميع الأطراف، فضلاً عن مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على الموضوع، بغية التوصل إلى حل يمكن تطبيقه عملياً لهذه المسألة التي طال أمدها.

وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في المحاولة الأخيرة الرامية إلى إنهاء الانقسام في الجزيرة. ونأمل أن يظل الاتحاد الأوروبي نفس القوة المحركة في السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في إعادة توحيد قبرص.

وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير بعثة المساعي الحميدة، سندعم اضطلاع المجلس بمزيد من العمل لتشجيع اتخاذ خطوات إيجابية إلى الأمام في قبرص وكذلك أي تدبير يقوم به الاتحاد الأوروبي أو الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى بهدف تشجيع إعادة التوحيد وحسن النوايا في الجزيرة. ويمكن أن يكون أحد الحوافز في ذلك الصدد إزالة القيود والحوافز المضروبة على طائفة القبارصة الأتراك، وهي حوافز وقيود لا لزوم لها، مع الأخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب للقرارين ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

ومع ذلك نود أن نحذر من اتخاذ أي تدابير طائشة يمكن أن تخل بالتوازن الحساس في قبرص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار المتعلق بمسألة قبرص الذي يقضي بإبقاء قوة الأمم المتحدة في قبرص على الجزيرة فيما بعد ١٥ حزيران/يونيه.

ووفدي يود لو أن مشروع القرار، كما اتفق عليه من قبل، كان نصاً فنياً بحتاً. ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالضبط، كما أشار إلى ذلك قبل لحظات زميلي ممثل باكستان.

ويأمل وفدي أن ينظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقرير.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي مؤيداً للقرار لأنه، كما أوصى بذلك تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة في قبرص بعد أن تشاور مع كلا الطرفين والدول الضامنة، ولعدم وجود تسوية شاملة، لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة في قبرص ضرورياً.

ونحن نرحب باعتزام الأمين العام إجراء استعراض لولاية قوة الأمم المتحدة، ومستويات القوة ومفهوم العمليات. ونرى، في الظروف الراهنة، أن إجراء استعراض شامل لنطاق بعثة الأمم المتحدة في قبرص أصبح مطلوباً.

وإجراء استعراض لقوة الأمم المتحدة في قبرص جزء لا يتجزء من طريق التقدم في قبرص، كما أشار إلى ذلك أيضاً الأمين العام في تقريره عن بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها. ورومانيا، بوصفها بلداً من بلدان المنطقة، ترى أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة توحيد قبرص. وخلال الشهر الماضي أحرز تقدم ملحوظ نحو اتخاذ منظور أفضل لإيجاد حل لهذه المشكلة التي طال أمدها. وكما ورد في الفقرة ٨١ من التقرير "لقد نشأت حركية جديدة على مستوى تفاعل الأطراف المعنية". وحدثت أيضاً تطورات